مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 09 العدد:01 - السنة: 2022، ص.ص: 30-55

# دور السياسة الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية

# The role of agricultural policie in enabling Algerian agricultural products to be present in internationalmarkets

**شهيرة منازل، * جامعة فرحات عباس سطيف1، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، الجزائر، البريد الالكتروني: chahira.menazel@univ-setif.dz**
**فريدة لرقط، جامعة فرحات عباس، سطيف1، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية، الجزائر، البريد الالكتروني farida.larguet@univ-setif.dz**

**تاريخ الاستلام: 2022/02/01** **تاريخ القبول: 2022/04/14**

**ملخص:** هدفت الدراسة إلى إبراز المشاكل التي تواجه تواجد المنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية، وتحديد المتطلبات التي على السياسة الزراعية للجزائر تبنيها لتحسين مكانة منتجاتها في تلك الاسواق.توصلت الدراسة إلى ضرورة رفع القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية، تطوير دور وأداء المؤسسات المرتبطة بالقطاع الزراعي بالإضافة إلى الاعتماد على التقنيات والأساليب الحديثة في عملية الزراعة، مع محاولة استيفاء الشروط المفروضة في الاسواق الدولية.

**الكلمات المفتاحية:** المنتجات الزراعية؛ المنتجات الزراعية الجزائرية؛ السياسات الزراعية للجزائر؛ الأسواق الدولية؛ التجارة الدولية.

**تصنيفات JEL:** Q39 ; Q18 ; F4

**Abstract**: The stuy aimed to know the position of Algerian agricultural products in international markets, in light of the competition witnessed by these products, to highlight the problems facing the presence of Algerian agricultural products in international matkets, and to indentify the requirements that Algeria's agricultural policy must adopt to improve the position of its products in those markets. The study found the necessity of agricultural diversification, developing the role and performance of institutions associated with agricultural sector, in addition to relying on modern technique in the agricultural process,whiletrying to meet the conditions imposed in international markets

**Keywords**: Agricultural products, Algerian Agricultural products, Algeria's agricultural policies, international markets, international trade.

**JEL classifications codes:** Q39; Q18 ; F4

* **المؤلف المراسل**

**مقدمة:**

تعمل مختلف دول العالم وعلى اختلاف مستوى تطورها على تحسين مداخيلها من خلال استغلال امكانيات مجموع قطاعاتها الاقتصادية (الصناعية، الخدمية والزراعية)، والجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه العديد من التحديات التي ترتبط بتنويع مصادردخلها، والتي تستلزم تطوير قدرات ومزايا في مختلف القطاعات. إن تنمية القطاع الزراعي أصبح حتمية تفرضها التغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية خاصة وأنه يتعلق بالأمن الغذائي، هذا ما أكدته الأزمة الصحية–الاقتصادية لجائحة كورونا عندما تراجع التموين الدولي بالمنتجات الزراعية.

**أ. الإشكالية:**

تمتلك الجزائر إمكانيات وموارد متعددة في المجال الزراعي تسمح لها بتحسين مستوى تلبية احتياجاتها الوطنية، والتواجد بالأسواق الدولية.بناء على ما سبق تبنّت الجزائر مجموعة من السياسات الزراعية غرضها تحسين نتائج القطاع الزراعي، لكن رغم ذلك تبقى المنتجات الزراعية الجزائرية غير قادرة على التواجد بالأسواق الدولية بالشكل المطلوب بسبب المشاكل والقيود المفروضة على القطاع الزراعي من جهة، وضعف الانتاج واستيفاء متطلبات التواجد بالأسواق الدولية من جهة أخرى.

مما سبق تنبثق الإشكالية التالية:

**"ما هي المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السيلسة الزراعية الجزائرية حتى تمكّن المنتجات الوطنية من التواجد في الأسواق الدولية؟"**

**ب. الفرضيات:** تقوم الدراسة على الفرضيات التالية

– تعتبر زيادة حجم الإنتاج الوطني، استيفاء المتطلبات والمعايير الفنية والبيئية والصحية الدولية في المنتجات الزراعية الجزائرية أهم متطلبات السياسة الزراعية.

– رغم اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه ضمن مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن التجارة العالمية لسلع الزراعية مازالت تواجه العديد من المشاكل والقيود؛

– أثرت السياسات الزراعية المطبقة إيجابا على القطاع الزراعي، لكنها لم ترق إلى الأهداف المبرمجة، وهذا مايفسر العجز التجاري الذي تعانيه الجزائر بسبب زيادة فاتورة الواردات الزراعية؛

–تبنت الجزائر العديد من السياسات الزراعية لتطوير الإنتاج بما يحقق القدرة على التواجد بالأسواق الدولية، لذا تسعى الجزائر إلى تكثيف الجهود من أجل تحديد النقائص في السياسات المطبقة، ومحاولة تجاوزها بما يلاءم متطلبات التواجد بالأسواق العالمية.

**جـ. أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى

– إبراز واقع التجارة العالمية للسلع الزراعية؛

– التعرف علىالمشاكل والقيود التي تعيق التجارية العالمية للمنتجات الزراعية؛

– التطرق إلى واقع تجارة المنتجات الزراعية الجزائرية، وتحديد المتطلبات الضرورية من أجل تمكين المنتج الزراعي الجزائري من الدخول الى الاسواق الدولية.

**د. الدراسات السابقة:**

–سفيان حنان (2016) "السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، هدفت الى التعرف على دور السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي المستدام في الجزائر والوصول الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق هذه السياسات، لتتوصل الى تركيز السياسات الزراعية على جزء من المحاور المخطط لها دون الاخرى، مشكلة البيروقراطية، كما يعزى فشل السياسات المطبقة الى عدم انطلاقها من الواقع وعدم اهتمامها براس المال البشري.

– لطرش ذهبية (2015/2014)، "آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التطورات المتعلقة بالمفاوضات المرتبطة بالملف الزراعي والتجارة العالمية للسلع الزراعية، وتقديم رؤية حول السياسات التي تتدخل بها الدولة لترقية تنافسية الصناعات الزراعية الغذائية لضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي. لتتوصل الدراسة الى أنه رغم اتفاق الزراعة العالمي الا ان السلع الزراعية بقيت عرضة لأشكال الحماية من طرف الدول المتقدمة، كما تواجه المنتجات الجزائرية المصدرة معوقات تؤثر على فرص نفاذها الى الاسواق الخارجية كما تعتبر الجودة من أهم هذه التحديات.

– غردي محمد (2012)، "القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" هدفت الدراسة الى الوقوف على تطور القطاع الزراعي في مجال الاستثمار والدعم الزراعي في ظل الامكانيات المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام اليها، لتتوصل الى ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الاخرى، ويرجع ذلك الى مشكل العقار الفلاحي، وارتباط القطاع الزراعي بالعوامل المناخية.

موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة: تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تحليل واقع القطاع الزراعي حول العالم وتحديد المشاكل التي تعيق المنتجات الزراعية للدول النامية (الجزائر) في الاسواق الدولية، تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الاخرى في البحث عن المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية الجزائرية حتى تمكّن المنتجات الوطنية من التواجد في الأسواق الدولية.

**هـ.أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة كونها تعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تسعى الجزائر إلى معالجته، ويتعلق الأمر بدور السياسة الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية، حيث وبالرغم من الجهود المبذولة لا تزال الصادرات الزراعية الجزائرية هامشية وضعيفة في الأسواق الدولية إضافة إلى كونها تواجه الكثير من الصعوبات التي تحد من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية

**و.منهجية الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مختلف القيود التي تعيق تجارة المنتجات الزراعية عالميا، وأهم متطلبات السياسة الزراعية في الجزائر من أجل التواجد في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تحليل واقع التجارة الزراعية العالمية ووضعية المنتجات الجزائرية.

**أولا. دراسة تحليلية لواقع القطاع الزراعي في العالم**

تهدف المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية الزراعة في المدى الطويل إلى إقامة نظام زراعي تجاري عادل، حيث تدور المفاوضات الزراعية الحالية في المنظمة حول تقريب هذا الهدف إلى الواقع. (Mosoti & Gobna, 2007, p. 33)

**1. التجارة العالمية للمنتجات الزراعية**

إن الاختلاف في المناخ وتوافر الأراضي الزراعية الجيدة بالإضافة الى الاختلاف في الكثافة السكانية هو ما يحدد التدفقات التجارية بين المناطق، فالملاحظ أن الدول ذات البطء في الزيادة السكانية بالإضافة الى توافر الموارد الطبيعية أصبحت دولا مصدرة، والعكس من ذلك أصبحت دولا أخرى مستوردة. (FAO, 2020-2029, p. 45)والشكل الموالي يوضح المساهمين الأساسيين في التجارة الزراعية العالمية.

**الشكل 1: حصة 5 الدول المصدرة للسلع الزراعية الشكل 2: حصة 5 الدول المستوردة للسلع الزراعية**

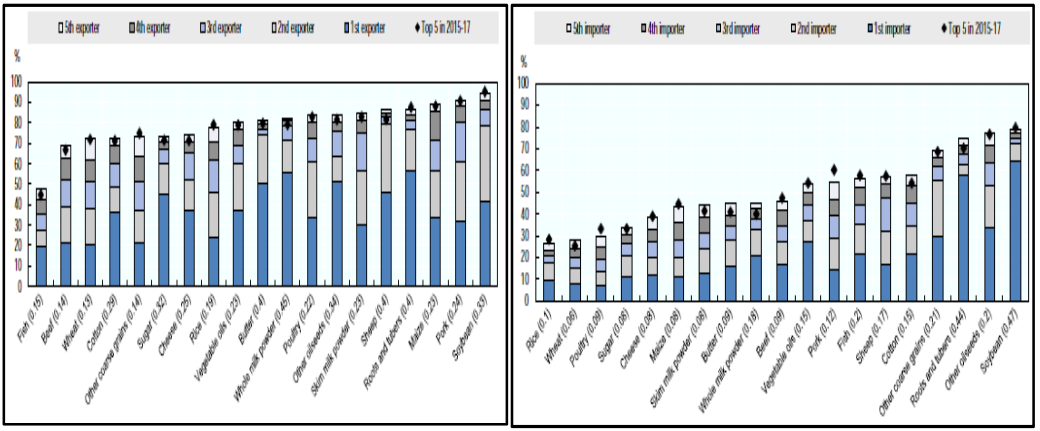


**Source :FAO, 2018-2027**

الملاحظ للتجارة الزراعية العالمية يجد أن الصادرات الصافية من الامريكيتين تواصل النمو في حين أن الواردات الصافية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتقدم، وتقع بين هذين الحدين المناطق الأخرى لذلك فمن المتوقع أن يشهد المصدرين الصافين المعتادين للمنتجات الزراعية فائضا في النمو التجاري كما يتوقع ان يبقى عدد المصدرين قليل نسبيا مقارنة بعدد المستوردين الآخذ في الارتفاع ، ستعزز منطقة أمريكا اللاتينية و بحر الكاريبي مكانتها كأكبر مورد في العالم للمنتجات الزراعية، بزيادة صافي صادراتها بنسبة 1.7% خلال العقد القادم وهذا يعود في الأساس الى زيادة انتاج الذرة وفول الصويا والسكر، كما يوضح الشكل نمو صافي الصادرات الاوربية خاصة الشرقية وآسيا الوسطى بنسبة 47% وهذا راجع الى زيادة صادرات روسيا وأكرانيا لتصبح أوربا الشرقية وآسيا الوسطى ثالث أكبر منطقة مصدرة في العالم وتفسيره زيادة الإنتاجية، نقص الطلب المحلي المرتبط بضعف النمو السكاني.

من جانب الواردات تعتبر آسيا والمحيط الهادي أيضا من ضمن الدول المستوردة الصافية بنسبة 21% ويرجع هذا في الأساس الى زيادة الواردات الصينية من الجذور والدرنات و فول الصويا اين تمثل فيها ثلثي الواردات العالمية، فالصين مسؤولة عن 63% من جميع واردات فول

الصويا العالمية، ومع حلول 2029 ستقفز افريقيا جنوب الصحراء من جانب الواردات بأكثر من 70%، بسبب زيادة واردات القمح والذرة وفول الصويا، لتكون منطقة الشرق الأدنى وشمال افر يقيا ثاني أكبر منطقة مستوردة في العالم بنسبة 32% (FAO, 2020-2029)

## 2. القيود المفروضة على تجارة السلع الزراعية في الأسواق العالمية

تعاني تجارة السلع الزراعية من مجموعة من القيود والمشاكل من بينها:

**1.2. تعقد الهياكل التعريفية:** يعتبر الغرض الأساسي لعملية التعرفة خلق إطار يمكن من خلاله توفير الحماية التجارية بطريقة شفافة، ما يسـّهل عملية النفاذ إلى الأسواق الدولية، لكن الواقع يؤكدعكس ذلك، حيث تشير دراسة للبنك الدولي أن مستويات التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مرتفعة خاصة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية. نشأ عن الاتفاقية هيكل من التعريفات يتميز بنسبة مرتفعة من التعريفات النوعية والتعريفات المركبة في الدول المتقدمة، حيث تبلغ 90% من إجمالي التعريفات بسويسرا و45.8% في دول الاتحاد الأوربي، و42.5% للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤدي ارتفاع نسبة هذه التعريفات في هياكل الدول إلى ارتفاع مستويات الحماية حتى عند انخفاض الأسعار العالمية وبالتالي إلغاء الميزة التنافسية الناتجة عن انخفاض الأسعار.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2005، صفحة 14).

يستخدم الاتحاد الأوربي ما يسمى بسعر الدخول والكميات المرجعية التي يحدّدها سلفا بهدف تقييد المنافسة، من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار المستوردات وكمياتها عند المعابر الحدودية بما يدعم المنتجين الاوربيين (حشماوي و بن عمر، 2015، صفحة 98)، ولا تزال التعريفات الجمركية بعد ملتقى الاورغواي عالية، وتشكل سياسة الحماية الرئيسية بحوالي 70% من الحماية الكاملة في دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية كما هو واضح في الجدول رقم 1 (E.May, 2011, p. 24).

**الجدول 1: الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية في دول الاتحاد الأوربي والو.م.أ**

| الرسوم الجمركية المطبقة سنة 2020 | | الخضروالفواكه | الحبوب ومشتقاتها | البذورالزيتية | منتجات زراعية أخرى |
|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | متوسط الرسوم الجمركية% | 11.5 | 16 | 5.3 | 4.1 |
| | أقصى رسم جمركي مربوط% | 146 | 52 | 100 | 319 |
| الو.م.أ | متوسط الرسوم الجمركية% | 4.8 | 3.5 | 4.3 | 1.2 |
| | أقصى رسم جمركي مربوط% | 132 | 56 | 164 | 52 |

**Source: WTO, 2021, p89.**

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات ربط التعريفة الجمركية في دول الاتحاد الأوربي، خاصة منتجات الخضر والفواكه إذ تبلغ 146% مقارنة ب 132% في الولايات المتحدة الامريكية التي ترتفع معدلات ربطها في منتجات البذور الزيتية والزيوت حيث تصل إلى نسبة 164% مقابل 100% للاتحاد الأوربي، ما يؤدي الى صعوبة التصدير الى أسواق هذه الدول.

**2.2.المبالغة في احتساب التعرفة الجمركية:** يؤكد الواقع عدم تحقيق هدف تحسين النفاذ إلى الأسواق الدولية، بل أدت عملية «التعرفة" إلى نتيجة عكسية في بعض الحالات، أين قامت بعض الدول بالمغالات في رفع مقدار التعرفة المكافئة الناتجة عن عملية التعرفة إلى مستويات غير عادلة وصلت إلى 400% من قيمة السلعة المستوردة، ولهذا أطلق البعض عليها "التعرفة الملوثة" لأنه لم يكن لها أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية للدول النامية. (السن، 2008، صفحة 171)

**3.2.القيود غير التعريفية:** تجارة المنتجات الزراعية تخضع لتنظيم عدد لا يحصى من التدابير غير الجمركية، أهمها تدابير الصحة والصحة النباتية. في الواقع أن التدابير غير

الجمركية أكثر أهمية في الزراعة منها في القطاعات الأخرى، والتي قد تكون تأثيراتها أقوى بكثير من تلك التي تخلقها التعريفات الجمركية.(منظمة الاغذية والزراعة، 2020، صفحة 21). وتستخدم القيود غير التعريفية كإجراء حمائي خاصة لتقييد تدفق صادرات الدول النامية التي تفرضها الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوربي والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد" ، وهو ما يقلّل من فرص وصولها إلى الأسواق الدولية.(عبد اللطيف، 2017/2018، صفحة 134) تصنف القيود غير التعريفية حسب ما يمثلّها الجدول التالي:

**الجدول 2: التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية**

| | | |
|---|---|---|
| الواردات | الاجراءات الفنية | تدابير الصحة والصحة النباتية |
| | | الحواجز التقنية أمام التجارة |
| | | التفتيش المسبق قبل الشحن واجراءات اخرى |
| | | التدابير الطارئة لحماية التجارة |
| | الاجراءات غير الفنية | تراخيص الاستيراد والحصص وتدابير ضبط الكمية والقيود التي تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية امام التجارة |
| | | تدابير مراقبة الاسعار كالضرائب والرسوم |
| | | التدابير المالية |
| | | التدابير التي تؤثر على المنافسة |
| | | تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة |
| | | القيود على التوزيع |
| | | القيود على خدمات ما بعد البيع |
| | | الاعانات وأشكال الدعم الاخرى |
| | | القيود على المشتريات الحكومية |
| | | الملكية الفكرية |
| | | قواعد المنشأ |
| الصادرات | | التدابير المتعلقة بالصادرات |

**Source: UNICTAD, 2019, p7.**

كما يوضح الجدول الموالي القيود غير التعريفية المفروضة على مجموع السلع الزراعية مقارنة مع المنتجات الأخرى وذلك في أقاليم مختلفة.

**الشكل 3: القيود غير التعريفيةالمفروضة على السلع الزراعية مقارنة بالسلع الأخرى في أقاليم مختلفة**

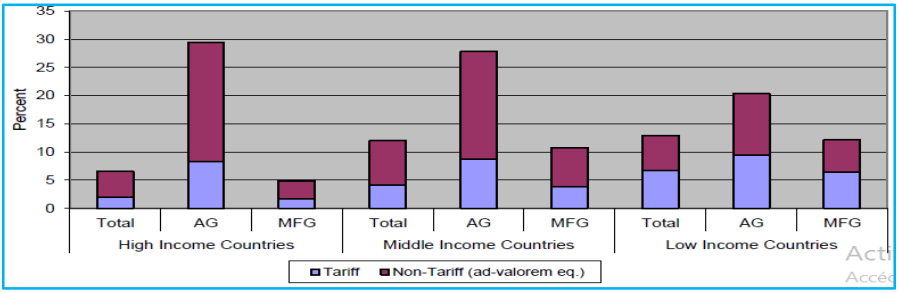


**Source: OECD, WTO, UNICTAD, 2013, p15.**

من خلال الشكل نلاحظ أن القيود غير التعريفية المطبقة على السلع الزراعية مقارنة بالسلع الصناعية تبقى مرتفعة في الدول ذات الدخل المرتفع مقارنة بنظيراتها من الدول متوسطة وضعيفة الدخل، وعلى هذا الأساس فإن عدم الالتزام بالتخفيض واللجوء الى القيود غير التعريفية يجعل من تواجد المنتجات الزراعية للدول النامية ضعيفا.

**ثانيا.وضعية القطاع الزراعي في الجزائر**

**1. عرض السياسات الزراعية في الجزائر بعد سنة 2000**

عمدت الجزائر إلى تبني مجموعة من السياسات الزراعية والتي منها:

**1.1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** هو عبارة عن آلية ترمي الى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (زهير، 2014، صفحة 166).

### 1.1.1. محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يتمحور المخطط حول تحفيز وتدعيم الفلاحين المستثمرين من أجل تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات الموجهة للتصدير، الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي تحسين الميزان التجاري والتحضير لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط الدولي. (ابتسام، 2014، صفحة 109)

### 2.1.1.طرق تنفيذ المخطط:

حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في جويلية 2000 فان هناك مجموعة مناهج تعتبر الإطار الذي يتم الرجوع اليه لتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (مجدولين، 2016/ 2017، صفحة 165)عبر دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب، كما رصدت الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلافا ماليا قدر بـــ مليار دج، ووضعت ما يقارب 33 مليار دج كتمويل تكميلي(علي، 2014/ 2015، صفحة 141)، ليتم سنة 2002 توسيع المخطط بإدماج ودعم الريف وأصبح بذلك يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. يهدف المخطط إلى تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا لتحسين وضعيتهم المعيشية، كما يسعى المخطط الى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني والامثل للموارد الطبيعية وتحسين مستوى الامن الغذائي للسكان، وتشجيع ودعم المزارعين. (شبايكي و بوزيان، 2018، صفحة 121) ليتم سنة 2004 أعداد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة من أجل وضع تصوّر جديد خاص بالتنمية الريفية وذلك بهدف الدعم وتعزيز وتنفيذ العديد من

الأنشطة الاقتصادية المبتكرة، التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد في المناطق الريفية وكذا التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات. (سفيان، 2016، صفحة 111)

**2.1 سياسة التجديد الفلاحي والريفي**

من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 تم وضع برنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي يضم أسسا وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، من خلال تكاثف جميع الفاعلين في المجال الفلاحي مما يؤدي الى حماية وتثمين الموارد الطبيعية والاستعمال العقلاني للمياه، كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة 2008، والذي يحدد الإطار العام للفلاحة الوطنية بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الامن الغذائي للبلاد. (فتيحة و شبايكي، 2018، صفحة 123)

**1.2.1.أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي**

تهدف هذه السياسة الى رفع معدل النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي من 6% بين (2000-2008) إلى 8.33% بين (2010-2014)، زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني من خلال ضمان استقرار انتاج الحبوب في حدود 5.4 مليون طنوا إنتاج الحليب عند 3 مليار لتر للتقليل من حجم الواردات، خلق مناصب شغل من خلال استحداث حوالي 1.2 مليون منصب دائم، إعادة بعث الصناعات التحويلية الغذائية وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة. (صادق، 2018/ 2019، صفحة 141)

**2.2.1محاور البرنامج:** ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور:

- **التجديد الريفي:** ويهدف الى التطوير المتكامل والمتزامن والمستدام للأقاليم الريفية، ومن أجل ذلك تم وضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة ويسعى من خلالها الى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية متمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار

المجتمعات، كما يهتم بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كما يقوم على المشاركة المجتمعية. (عبد القادر و الماحي، 2021، صفحة 171)

- **التجديد الفلاحي:** يقوم على تحسين المردودية الاقتصادية للقطاع لضمان الامن الغذائي للبلاد، ويهدف الى تعزيز قدرات الإنتاج من خلال زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية واسعة الاستهلاك.
- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، ان هذا البرنامج من المنتظر ان يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد الى طريق عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من اجل وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع. وتكملة للركائز الثلاثة يشمل الإطار التحفيزي الأدوات المطو ّرة والمستعملة من طرف الإدارة وتتمثل في الإطار التشريعيوالتنظيمي الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجات.(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 11)

2. **تقييم السياسات الزراعية للجزائر**

يوضح الموالي أثر القطاع الزراعي على أداء الاقتصاد الكلي للجزائر:

**الجدول 3: أثر القطاع الزراعي على بعض مؤشرات الاقتصاد خلال الفترة 2000-2018**

| السنوات | الانتاج الزراعي (الف طن) | نصيب الزراعة من الناتج المحلي% | القيمة المضافة للقطاع (مليار دج) الزراعي | متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار امريكي) |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 7848,6 | 9.78 | 346.2 | 149.20 |
| 2001 | 9201,19 | 9.80 | 412.1 | 202.91 |
| 2002 | 9689,56 | 10.81 | 417.2 | 168.65 |
| 2003 | 13651,95 | 8.64 | 515.3 | 208.51 |
| 2004 | 12839,7 | 11.47 | 580.5 | 240.90 |
| 2005 | 12991,62 | 11.10 | 581.6 | 238.27 |
| 2006 | 13773,71 | 8.39 | 641.3 | 261.31 |
| 2007 | 13503,26 | 9.74 | 708.1 | 300.15 |
| 2008 | 13310,49 | 9.22 | 727.4 | 321.70 |
| 2009 | 19195,15 | 9.81 | 931.3 | 363.96 |
| 2010 | 20794,6 | 9.44 | 1015.3 | 382.60 |
| 2011 | 22010,61 | 7.69 | 1183.2 | 442.37 |
| 2012 | 62755,13 | 7.54 | 1421.7 | 488.97 |
| 2013 | 27190,31 | 7.57 | 1640 | 537.21 |
| 2014 | 25734,29 | 6.58 | 1771.5 | 561.60 |
| 2015 | 26503,68 | 9.34 | 1935.11 | 493.41 |
| 2016 | 20533,02 | 8.46 | 2140.3 | 478.78 |
| 2017 | 7848,66 | 8.11 | 2219.0 | 492.92 |
| 2018 | / | 8.77 | 2426.9 | / |

**Source : ONS, 2015.**

**المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2018.**

قامت الجزائر بمساعي كبير في مجال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الغذاء خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017 حيث عرف الإنتاج الزراعي النباتي تطورات مهمة رغم وجود بعض الفجوات الناتجة عن أسباب طبيعية ومناخية، لقد شهدت في بعض المنتوجات الزراعية خلال هذه الفترة تحقيق زيادات سنوية على غرار الخضر والفواكه، إلا أن هذا التحسن يتخلله نوع من التذبذب خاصة سنة 2008 أين شهد الإنتاج الجزائري انخفاضا ملحوظا في مختلف التركيبات الزراعية، وذلك نتيجة للأزمة العالمية وتراجع الأسعار، كذلك الأمر الملاحظ سنة 2014 بسبب الصدمة النفطية. كانت مساهمة القطاع في الناتج المحلي

فقد كانت متذبذبة وقد بلغ 12.22% سنة 2016 وتمثل أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي، رغم ذلك تبقى هذه المساهمة ضئيلة مقارنة مع مساهمة قطاع المحروقات الذي بلغ نسبة 21% نفس سنة. من جهة أخرى نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة فقد سجل في أحسن حالاته معدل 14.8% سنة 2016 ويعزى هذا الامر الى انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية ما عرض الجزائر الى حالة كساد، وعليه تبقى معدلات هذا القطاع ضعيفة في المساهمة بالقيمة المضافة حتى بعد السنوات التي قامت فيها الجزائر بتطبيق الدعم الفلاحي والسياسات الزراعية المشجعة للقطاع. ليبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي 149.20 دولار أمريكي سنة 2000 ليصل الى 492.92دولار أمريكي سنة 2017، مقارنة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 4016.56 دولار نفس السنة، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى تحسن عائدات النفط، ليعرف بعد ذلك تراجعا نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وهذا ما يبين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي مرتبط بقطاع المحروقات وان مساهمة القطاع الزراعي ضعيفة وغير مؤثرة. بعد عرض اهم السياسات الزراعية المعتمدة من طرف الدولة بالإضافة الى تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي الجزائري يتضح ان مختلف السياسات التي تم تطبيقها لم تستطع التغلب لاعلى مشكلة التواجد بالأسواق الدولية و لا على سد الفجوة بين الطلب و الإنتاج بحيث استمر تفوق الطلب على الإنتاج خاصة بعض السلع الاستراتيجية، فمنذ نهاية القرن 20أصبحت مشاريع التنمية الزراعية و الريفية لتحقيق الامن الغذائي عبئا على ميزانية الدولة، إضافة الى القيود الكمية الخارجية مثل حماية البيئة والصحة النباتية والحيوانية التي ظهرت مع بداية القرن 21 ما زاد من التحديات التي فرضت على القطاع وجعلته بعيدا عن الأسواق الدولية.

خاصة وأن المتتبع للسياسات الزراعية المطبقة من طرف الجزائر يلاحظ أن مجملها كانت تركز على هدف تحقيق الامن الغذائي الوطني، تطوير الإنتاج الزراعي خاصة في المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب)، مقارنة بالجانب التصديري والتواجد بالأسواق الدولية؛ معتمدة على آليات متعددة دون تحديد واضح للآليات المرتبطة بتحسين تنافسية الصادرات الزراعية الجزائرية للتواجد بالأسواق الدولية في ظل القيود والشروط المفروضة في هذه الاسواق.و الجانب التصديري لم يحظى بالاهتمام والمكانة الكافية في ظل هذه السياسات التي ركزت بشكل شبه كلي على الجانب المحلي (الامن الغذائي)، فبالرغم من وجود رغبة في التصدير الا ان السياسات السابقة لم تظهرها في أهدافها وبالتالي لم تضع الاليات لتحقيق تلك الرغبة.

## 2. تجارة المنتجات الزراعية الجزائرية

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري للسلع الزر اعية

**الجدول 3: تطور الميزان التجاري الزراعي للجزائر خلال الفترة 2000-2017 (مليون دولار)**

| السنوات | الصادرات الزراعية | الواردات الزراعية | العجز |
|---|---|---|---|
| 20p0 | 111.23 | 2778.21 | 2666.98 |
| 2001 | 151.85 | 3024.08 | 2872.23 |
| 2002 | 126 | 3441 | 3315 |
| 2003 | 135 | 3561 | 3426 |
| 2004 | 154 | 4773 | 4619 |
| 2005 | 164 | 4539 | 4375 |
| 2006 | 165 | 4677 | 4512 |
| 2007 | 181 | 5277 | 5096 |
| 2008 | 302.54 | 9242.16 | 8939.62 |
| 2009 | 208.51 | 7252.07 | 7043.56 |
| 2010 | 315 | 6058 | 5743 |
| 2011 | 208.51 | 7826.71 | 7618.20 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10404.5 | 11244.49 | 840.03 | 2012 |
| 16949.07 | 17517.58 | 568.51 | 2013 |
| 18636.84 | 19409.38 | 772.54 | 2014 |
| 10995.14 | 11790.68 | 795.54 | 2015 |
| 8314.5 | 9085.7 | 771.2 | 2016 |
| 9575.4 | 10332.2 | 756.8 | 2017 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000-2017.**

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي للجزائر يشهد عجزا مستمرا ومتفاقما حيث ارتفع هذا العجز من 2,6 مليار دولار سنة 2000 إلى 4,6 مليار دولار سنة 2004، لتصل قيمته 7,6مليار دولار سنة 2011 وذلك بزيادة قدرت ب 73.24% خلال الفترة (2000-2004) وبنسبة 74.10% خلال الفترة (2005-2011)، ليستمر العجز ويصل إلى ما قيمته 9,5 مليار دولار سنة 2017، مقابل 8.3 مليار دولار سنة 2016، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول استيرادا للموارد الزراعية، خاصة منتجات الحبوب التي تهيمن على واردات الجزائر الزراعية (Elamine & Benchallat, 2020, p. 59)، وقد تضاعفت واردات الحبوب 3 مرات بين 2000 و2010 وهو ما أثر على الميزان التجاري، فالفجوة الغذائية للحبوب خلال هذه الفترة تراوحت بين 60% و83% كون هذا المنتج من الأغذية الأساسية التي يزيد الطلب عليها ، وكذا اعتمادها على العوامل المناخية وخاصة الامطار التي تعرف تذبذبا في كميات التساقط، لذا يتم اعتماد الأسواق الخارجية لتغطية الطلب. في المقابل فان صادرات الجزائر التي تتمثل في الخضر والفواكه وزيت الزيتون والتمور شهدت نوعا من التحسن الذي يتخلله في بعض الفترات تذبذبا استطاعت الجزائر أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي والوصول الى الأسواق الدولية فقد عرفت الفجوة الغذائية لهذه المنتجات معدلات تراوحت بين 0.1% و10% وهي نسب مقبولة.

وعليه فان استمرار عجز الميزان التجاري الزراعي مرتبط بارتفاع الواردات من منتجات الحبوب وليس بجانب الصادرات رغم أنها ضئيلة نوعا ما.

**ثالثا: متطلبات السياسة الزراعية في الجزائر للتواجد في الأسواق الدولية**

من أجل وصول المنتجات الزراعية الجزائرية للأسواق الدولية لابد من إعادة النظر في السياسات الزراعية من خلال المتطلبات التالية:

1. **العمل على التوجه نحو الأسواق الافريقية:** تتميز الأسواق الافريقية بحجم كبير لوجود عدد كبير من العملاء لايقل عن 800 مليون مستهلك متوقع، فهي تعتبر اسواقا مستهلكة لذا فهي تمثل فرصة أمام تجارة المنتجات الزراعية للجزائر، في ظل اتفاق التجارة الحرة الافريقية الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2019، والذي يهدف من خلالها الى خلق سوق موحدة للسلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمي، وتنمية القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والامن الغذائي، (حفاف، 2020، صفحة 602)، إذ تهدف المنطقة إلى مضاعفة مستوى التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام 2025. (منظمة الزراعية والاغذية للامم المتحدة، 2021، صفحة 6).

2. **رفع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي:** يشهد القطاع الزراعي العديد من التغيرات خاصة ما تعلق بتحرير الأسواق سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وهو ما يزيد من حدة المنافسة في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وعلى هذا الأساس فان رفع القدرة التنافسية أصبح ضروريا ومن بين الأولويات (شعبان و احمد، 2017، صفحة 98)وذلك من خلال

1.2 **اعتماد التخصص الزراعي الملائم لطبيعة المناطق وثباته:** الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من الجزائر والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مع الاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات

الزراعية، وتخصص كل منطقة في منتج يتلاءم والعوامل التي تتميز بها، مع العمل على ثبات هذا التخصص خلال فترة زمنية طويلة يؤدي الى اكتساب مزايا التخصص وبناء القدرات التنافسيةمن سنة لأخرى، وفي هذا الاطار يمكن الاستشهاد بالزراعة الفرنسية حيث تعتبر فرنسا 4 أكبر مصدر و6 أكبر منتج زراعي عالميا أين تتميز زراعتها بتخصص زراعي بدأته منذ القرن 19 بما يتماشى وقدراتها الطبيعية.

**2.2 اعتماد أساليب الزراعة الحديثة:** والتي ومن بينها:

- **الزراعة التجارية:** التي تعتمد على الإنتاج بغرض التجارة، وتقوم على ادخال التقنيات الزراعية والاستعانة بنماذج التكنولوجيا والاستثمارات الرأسمالية، وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية مثلالهند و النيبال التي تتبنى الزراعة التجارية في منتجات الأرز، قصب السكر والقمح. (لمياء و نعيمة، 2019، صفحة 620)
- **الزراعة الصحراوية والزراعة العمودية:** انطلاقا من كون الجزائر تمتلك مساحات شاسعة صحراوية، فان استغلال ذلك في الإنتاج الزراعي وتحقيق وفرات الحجم سيساهم في خفض التكاليف وبالتالي انخفاض سعر المنتجات الزراعية الجزائرية لتكتسب بذلك ميزة على أساس السعر في الأسواق الدولية، وتعتبر المملكة السعودية من الدول التي تحتل الطليعة في البحوث في مجال الزراعة الصحراوية، كما تعتبر الزراعة العمودية هي الأخرى من الأساليب التي توفر منتجات ذات جودة عالية، كما تتميز باستخدام كميات أقل من المياه والسماد والمكملات الغذائية وبدون مبيدات مع تعزيز الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذه التقنية في عديد الدول منها الامارات العربية وهولندا التي تنتج بهذه الطريقة حوالي 35% من الخضراوات في البلاد بالرغم من احتلالها نسبة تقل عن 1% من مجموع أراضيها الزراعية (Matthieu, 2018, p. 103).

3.2 **تبني استراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات الزراعية:** يجب العمل على إيجاد استراتيجية واضحة تتضمن أهداف التصدير والاليات المناسبة التي تدفع إلى الاهتمام أكثر ورفع إنتاجية المحاصيل الزراعية التصديرية، بالإضافة الى تحسين الجودة والكفاءة والقدرة التنافسية لهذه المنتجات عبر سلسلة الإنتاج انطلاقا من المزارع الى الأسواق الدولية بإستخدام تقنيات أفضل في الزراعة والحصاد والنقل في الوقت المناسب، مع توفير أنظمة التتبع وا إصدار الشهادات لتلبية متطلبات الأسواق الدولية. (بوشول ، 2019، صفحة910)

4.2 **ملاءمة الممارسات الزراعية مع مواصفات الجودة وسلامة الغذاء:** تستعمل الجزائر حوالي 6 ألاف إلى 10 آلاف طن من المبيدات سنويا، وهو ما جعل الجزائر ضمن الدول الأكثر استعمالا للمبيدات (آسيا، 2010، صفحة 6)، لذا تتعرض الجزائر لمشاكل تصديرية سببها ارتفاع نسبة المبيدات في المنتجات، وقد قامت كل من فرنسا وروسيا سنة 2018 بإعادة منتجات البطاطا الجزائرية نتيجة الافراط في استخدام المبيدات، كما منعت كندا دخول كميات من التمور الجزائرية، بالإضافة الى دولة قطر التي رفضت المنتجات الزراعية الجزائرية لاحتوائها على مبيدات خطيرة في منتج الطماطم (حمزة، 2018)، وهذا الامر يعتبر من بين المشاكل التي تمنع دخول المنتجات الزراعية الى الأسواق الدولية لذا لابد من اعتماد الزراعة البيولوجية التي تعتبر من المنتجات الأكثر طلبا في الدول المتقدمة خاصة الاوربية منها وقد تم اعتماد هذا النوع في عديد من الدول بما فيها الدول العربية على غرار الامارات العربية، وتونس وغيرها.

**3. تحسين طرق الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعايير غير التعريفية**

تتطلب زيادة فرص نفاذ السلع الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الدولية تحسين طرق الوصول إلى المعلومات الدقيقة حول المعايير الفنية وغير التعريفية باعتماد مبدأ الشفافية من خلال دعوة الدول إلى نشر المعلومات المتعلقة بهذه المعايير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية

واتباع طرق واضحة للإعلام والتعريف بكل التعديلات التي تجريها على مواصفات بصورة دورية ومستمرة، مما يمكن الجزائر من معرفة هذه المعايير وتكييف منتجاتها معها بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام اعلامي قوي قادر على تتبع التغيرات الحاصلة في هذه المعايير (لطرش، 2015/2014، ص. 288)

**4. الاهتمام بمجال التسويق الدولي للمنتجات الزراعية:** أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي يعتبر من المعوقات الأساسية لتنمية الصادرات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، صفحة 74)، ويعد التطبيق الفعال للأنشطة التسويقيةو الاهتمام بهياكل البنية الأساسية التسويقية وتوفير الإمكانيات التسويقية اللازمة كالمخازن ووسائل النقل وانشاء محطات للتجميع والفرز بمثابة المفتاح الرئيسي للنفاذ إلى الأسواق الدولية،. (فاطيمة، 2020، صفحة 678).

**5. الاهتمام بالإرشاد الزراعي وتشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي:** تعاني الجزائر ضعفا في مجال الارشاد الزراعي، لهذا لابد من إعادة النظر من خلال جعل الارشاد الزراعي آلية فعالة في وصول قدر أكبر من المعلومات للفلاحين. (Mesbah, p. 32)

من جانب آخر، فإن البحث العلمي الزراعي في الجزائر لا يزال ضعيفا، حيث يساهم بنسبة 4% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وتعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة في البحوث العلمية في هذا المجال حيث تحتل المرتبة 7 افريقيا، (دهينة، 2016/2017، صفحة 228)، بالإضافة الى العمل على تحسين أداء المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وفي مقدمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية و غيرها من المؤسسات، ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والفنية الحديثة، ينتج عن ما سبق زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا. (محمد، 2012-2011، صفحة 255)

**خاتمة:**

عرف العالم تحولات اقتصادية وتجارية جعلت من الضروري على الدول الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، لذا تم ابرام عديد الاتفاقيات التي تعمل على إزالة القيود المفروضة على أسواق الدول في مختلف القطاعات ومن بينها القطاع الزراعي الذي عرف العديد من العقبات لتحرير أسواقه، وضمان قدرة الدول على النفاذ إليه، والجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق هذه الغاية والتغلب على الصعوبات التي تواجهها منتجاتها الزراعية في الأسواق الدولية.

**نتائج الدراسة**

– رغم تأكيد المنظمة العالمية للتجارة على تحرير الأسواق العالمية من كافة القيود والعراقيل، إلاّ أن معظم الدول المتقدمة لم تنفذ هذه الالتزامات التي تعهدت بها ضمن الاتفاقية؛

– على الرغم من إصرار اتفاق الزراعة على تقليص القيود غير الجمركية وجعلها رسوم جمركية إلا أن المنتجات الزراعية للدول النامية ومنها الجزائر تواجه جملة من القيود غير التعريفية في أسواق الدول المتقدمة؛

– سيطرت عدد قليل من الدول على أسواق المنتجات الزراعية؛

– تبنت الجزائر سلسلة من السياسات والبرامج الزراعية إلا أنها كانت تهتم بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي، وغياب التوجه التصديري رغم وجود الرغبة، وبالتالي غياب الاليات التي تحققها والذي انعكس على ضعف الصادرات الزراعية.

**التوصيات:**

– العمل على تحقيق التنويع الزراعي من حيث المنتجات والأسواق، وخاصة التي تتيح فرصا أفضل للمنتجات الزراعية الجزائرية؛

– رفع مستوى التكوين لليد العاملة في هذا القطاع وتفعيل دور الهيئات والمؤسسات الوطنية من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في الإنتاج الزراعي؛

– العمل على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية واحترام المعايير المفروضة في الأسواق لتحسين تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية؛

– التوجه نحو مجال البحث والتطوير وتشجيع الابتكار من أجل تحسين جودة المنتجات الزراعية؛

– العمل على التعريف بالمنتجات الزراعية الوطني من خلال التسويق الدولي.

**قائمة المراجع**

–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2005). التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية. نيويورك، الأمم المتحدة.

–المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الالفية الثالثة. الخرطوم، السودان.

–اوزال عبد القادر، ثورية الماحي (2021)، انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الارضية والمائية في الزراعة، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 13(1).

– بوخالفة، علي، (2014/ 2015). انظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية. باتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

–حاويش ابتسام. (2014). السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 3(2).

-حفيظ مليكة شبايكي، و فتيحة بوزيان (2018)، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 05*(01).

-حنان سفيان(2016)، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 01*(01).

-دهينة مجدولين (2016/ 2017)، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارةبسكرة، أطروحة دكتور اه علوم، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

-ذهبية لطرش (2014/2015)، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة اللع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

-سايح فاطيمة (2020)، التسويق الزراعي بين المعيقات والمتطلبات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المزارعين في ولاية تبازة. مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر.

-صيفي زهير (2014)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة البرج، Assiut.Agric.Sci، (4).

-عادل السن. (مارس, 2008). مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات). المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دمشق، سوريا.

-عامر عبد اللطيف (2017/2018)، آثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر.

-غردي محمد(2012-2011)،القطاع الزراعي الجزائري وا إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

-غردي محمد. (2017)، تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة لحمايته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، (16).

- كرمية توفيق، وفاطمة عيسات (2018)، أهمية القطاع الزراعي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول "دور التنمية الزراعية المتدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.

- مجيد شعبان، وبن خليفة احمد (2017)، الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والانتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة ولاية عين الدفلى"، Global Journal of economic and Business (GJEB), Science Reflaction، *02(03)*.

-محمد حشماوي، الأخضر بن عمر (2015)، معوقات نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية، مجلة رؤى اقتصادية،(09).

- محمد عمر حماد أبو الدوح. (2003). منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

-منظمة الاغذية والزراعة (2020)، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، الامم المتحدة.

–منظمة الزراعية والاغذية للامم المتحدة. (2021). إطار تعزيز التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية. أديس أبابا.

– هادي صادق (2018/ 2019)، تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على اداءوتنافسية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000– 2017، أطروحة دكتوراه، سطيف، الجزائر.

–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (ماي 2012)، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر.

–وليد حفاف، (2020)، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقي: المزايا والتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري، الجزائر، 13(03).

–E.May, D. (2011). Agricultural trade liberalization under bilateralism: an international network prespective*(10)*,portuguese economic journal.

-FAO (2018-2027), Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO.

-FAO (2020-2029), Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO.

-Mesbah, C. (s.d.), Historique et place de vulgarisation en algerie. *02*. cahier option médeterranéennee.

-Mosoti, V, & Gobna, A (2007), International trade rules and the agriculture sector selected implementation issues. FAO LEGISLATIVE STUDY: FAO.